

علاقة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل 3 بربحية المصارف الإسلامية دراسة مصرف بيت التمويل الكويتي خلال الفترة (2015-2020)

The relationship of capital adequacy according to Basel 3 decisions to the Islamic banks profitability a study of the Kuwait Finance House Bank during the period (2015-2020)

هجيرة سديرة^{1*}، قويدر عياش²

Hadjira Sedira Kouider Ayache

¹مخبر العلوم الاقتصادية والتسيير-جامعة الأغواط، الجزائر، h.sedira@lag-univ.dz

²مخبر العلوم الاقتصادية والتسيير-جامعة الأغواط، الجزائر، ayache16@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2022-03-31

تاريخ القبول: 2022-03-17

تاريخ الاستلام: 2022-01-13

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم ما جاءت به مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية حول معيار كفاية رأس المال وتكيفه من قبل المؤسسات الدولية الإسلامية وعلاقته بربحية المصارف الإسلامية من خلال دراسة مصرف بيت التمويل الكويتي خلال الفترة التي تم فيها تطبيق بازل 3.

واعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي بتحليل نسب كفاية رأس المال ونسب الربحية، وتوصلنا إلى مجموعة من النتائج منها أن هناك علاقة بين نسبة كفاية رأس المال ومعدلات الربحية إلا أن علاقة كفاية رأس المال بمعدل العائد على حقوق الملكية أكبر من معدل العائد على الموجودات خلال الفترة محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: كفاية رأس المال؛ ربحية؛ بازل 3؛ مصارف إسلامية؛

تصنيف JEL: G21 ؛ G24

Abstract:

This study aims to shine the light on the most important decisions of the basel committee on banking supervision regarding standard capital adequacy and its adaptation by international islamic institutions and its relationship to the islamic banks profitability through Kuwait finance huse bank study during the period in which basel 3 was applied.

In our study, we relied on the descriptive analytical approach by analyzing capital adequacy ratios and live ratios, and we reached a number of results, including that there is a relationship bet ween capital adequacy ratio and profitability rates, but the capital adequacy relationship with return on equity is the largest rate of return on assets during the period under study.

Keywords: capital adequacy, profitability, basel 3, Islamic banks,

JELClassification Codes : G21 ; G24

1. مقدمة:

تعد المصارف الركيزة الأساسية في النظام المالي الذي من خلاله يمكن للاقتصاد أن يؤدي وظائفه في أي بلد، وأدى الاتجاه المتسارع نحو العولمة وتطور الأسواق المالية وما تبعه من حرية انتقال الأموال إلى تزايد الأزمات المالية والمصرفية وانتشارها في دول العالم، وتعتبر المخاطر الناتجة عن الائتمان بالإضافة إلى سوء إدارة المصارف من الأسباب التي أدت إلى إفلاس المصارف وظهور الأزمات والتي كان من بينها الأزمة المالية العالمية 2008.

وبسبب الأزمات بدأ التفكير من قبل مجموعة من الدول في انشاء لجنة للرقابة المصرفية تدعى لجنة بازل وأصدرت أول تقرير لها سنة 1988 حددت فيه نسبة كفاية رأس المال للمصارف، وتم تعديلها عدة مرات بصور بازل 2 سنة 2004 وبعدها بازل 3 سنة 2010 مواكبة للتغيرات المصرفية. ونتيجة لاختلاف عمل المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية ومحاولة لتكييف حساب نسبة كفاية رأس المال مع المصارف الإسلامية قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية بإصدار معايير توافق العمل المصرفي الإسلامي.

وتعد الربحية من الأهداف الأساسية التي يسعى لتحقيقها أي مصرف (تقليدي أو إسلامي)، لأن تحقيق الربحية وتعظيمها يمكنها من مواجهة المخاطر والمحافظة على استمرارها وبقائها وتدعيم مركزها المالي.

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما العلاقة بين كفاية رأس المال وربحية المصارف الإسلامية وفق مقررات بازل 3؟ وماهي العوائد المحققة من هذه العلاقة لمصرف بيت التمويل الكويتي ما بين (2015-2020)؟
وتتدرج عنها الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي أهم القرارات التي جاءت بها لجنة بازل للرقابة المصرفية حول معيار كفاية رأس المال؟ وكيف تم تكيفها من قبل المؤسسات المالية الإسلامية الدولية؟
- ما المقصود بالربحية في المصارف الإسلامية؟ وماهي العوامل المؤثرة عليها؟
- ما العلاقة بين كفاية رأس المال ومعدلات الربحية (معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الموجودات) لمصرف بيت التمويل الكويتي خلال الفترة محل الدراسة؟
- فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية:
- قامت المؤسسات الدولية الإسلامية المتمثلة في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية بإصدار معيار كفاية رأس المال موافق لما جاءت به مقررات لجنة بازل الثالثة؛
- تعتبر نسبة كفاية رأس المال العامل الوحيد المؤثر في ربحية المصارف الإسلامية؛
- توجد علاقة بين معدل كفاية رأس المال ومعدلات الربحية (معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الموجودات) لمصرف بيت التمويل الكويتي خلال الفترة محل الدراسة.

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الأتية:

- التعرف على أهم ما جات به لجنة بازل للرقابة المصرفية حول معدل كفاية رأس المال وتطوره من بازل الأولى إلى بازل الثالثة، بالإضافة إلى معرفة اختلاف معدل كفاية رأس المال الصادر عن المؤسسات الدولية الإسلامية عن المعدل الصادر من قبل لجنة بازل نظرا لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي؛
- الوقوف على مفهوم الربحية في المصارف الإسلامية وتحديد خصائصها وأهميتها، وتحليل أهم العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فيها؛
- تحديد العلاقة بين معدل كفاية رأس المال ومعدلات الربحية لمصرف بيت التمويل الكويتي خلال الفترة المدروسة.

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة في تحديد العلاقة بين معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل الثالثة وربحية المصرف الإسلامي، فمعدل كفاية رأس المال يلعب دور مهم في استقرار المصرف ويساهم في ربحيته، وبالتالي زيادة قوة المصرف وكفاءة إدارته، وتعزيز ثقته لدى المتعاملين والأطراف المهتمة باستمرار أداء هذا المصرف، الذي ينعكس على الاقتصاد من خلال تمويل المشاريع وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.

المنهج المستخدم: بناء على طبيعة الموضوع الذي يستهدف دراسة العلاقة بين معدل كفاية رأس المال وفق ما جاءت به بازل الثالثة وربحية المصارف الإسلامية، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة من خلال الإحاطة بالموضوع وكذلك تحليل الأشكال والجدول المختلفة. **أدوات جمع البيانات:** اعتمد الباحثين في الجانب النظري على جمع المعلومات من الكتب العلمية والأبحاث الأكاديمية، أما في دراسة الحالة تم الاعتماد في جمع البيانات من القوائم المالية في التقارير السنوية الصادرة عن مصرف بيت التمويل الكويتي خلال الفترة (2015-2020).

الحدود المكانية والزمانية: تم اختيار مصرف بيت التمويل الكويتي وهو مصرف إسلامي وكذلك لإمكانية الحصول على التقارير السنوية لهذا المصرف، أما الحدود الزمانية فكانت فترة الدراسة ستة سنوات من سنة 2015 إلى غاية 2020، وتم اختيار هذه الفترة لأنها الفترة التي تطبق فيها مقررات بازل الثالثة في المصارف الإسلامية.

الدراسات السابقة: من الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة ما يلي:

-دراسة (فؤاد علي الخالدي، 2019) بعنوان **أثر مخاطر الائتمان وكفاية رأس المال على ربحية المساهمين في البنوك الإسلامية الأردنية**، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر مخاطر الائتمان وكفاية رأس المال على ربحية السهم في المصارف الإسلامية الأردنية، وتوصلت إلى أن هناك أثر سلبي لمخاطر الائتمان على ربحية السهم في المصارف الإسلامية الأردنية بسبب حجم التمويلات المتغيرة التي

تؤدي إلى ارتفاع مخاطر الائتمان وبالتالي انخفاض ربحية السهم، كما وصلت إلى عدم وجود أثر لكفاية رأس المال على ربحية السهم في المصارف الإسلامية الأردنية وذلك بسبب احتفاظ المصارف الإسلامية برأس مال كاف لمواجهة المخاطر المتعلقة بأعمال المصرف.

- دراسة (سعد نوري الحمداني، مهند خليفة عبيد، محمد نوري الحمداني، 2020) بعنوان **قياس وتحليل أثر العوامل المحددة على ربحية المصارف التجارية في العراق**، هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن أسباب انخفاض وارتفاع الربحية للمصارف التجارية العراقية بالإضافة إلى تحليل وقياس العوامل التي الداخلية والخارجية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العراقية، وتوصلت إلى أن ربحية المصارف التجارية المقاسة بمعدل ROA تتحدد بمتغيرات الداخلية والخارجية وتفسر ما نسبته %64 من التغيرات الحاصلة في الربحية المصرفية، أما في حالة استعمال ROE فسرت ما نسبته %71 من التغيرات في الأرباح أما في حالة استعمال معدل العائد على الودائع ROD فسر ما نسبته %69 .

محاور الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

- المحور الأول: كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية
- المحور الثاني: الربحية في المصارف الإسلامية
- المحور الثالث: علاقة كفاية رأس المال بالربحية في مصرف بيت التمويل الكويتي خلال الفترة (2015-2020).

2. كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية

نحاول من خلال هذا المحور دراسة تطور معيار كفاية رأس المال وفق لجنة بازل الدولية وأهم ما جاءت به المؤسسات المالية الإسلامية الدولية حول معيار كفاية رأس المال.

1.2 تطور معيار كفاية رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل:

بذلت لجنة بازل للرقابة المصرفية جهوداً كبيرة في تطوير معيار كفاية رأس المال من خلال اتفاقيات بازل 1 و2 و3 ليكون أكثر ملاءمة لعمل ونشاط المصارف، وفيما يلي توضيح أهم ما جاءت به هذه الاتفاقيات حول معيار كفاية رأس المال.

1.1.2 معيار كفاية رأس المال حسب بازل الأولى: صدرت أول اتفاقية لبازل سنة 1975، والتي ركزت آنذاك على الرقابة الإشرافية لفروع المصارف الخارجية وقد تم تنقيحها عدة مرات حتى صدرت في شكلها النهائي في سنة 1988 والتي أصبحت تعرف باتفاقية بازل الأولى لرأس المال (ماجد الجعفري و رسول سعبري، 2019، صفحة 131). فوضعت هذه الاتفاقية معيار موحد لكفاية رأس المال بالمصارف يغطي المخاطر الائتمان المصرفية (علي ياسين ، 2019، صفحة 327)، ولقد نص هذا الاتفاق على الحد الأدنى لرأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر بنسبة 8% ليتم تنفيذها بحلول سنة 1992 (ماجد الجعفري و رسول سعبري، 2019، صفحة 132). وقد كانت صيغة هذا المعيار كما يلي: (عباي و بويهي ، 2018، صفحة 23)

رأس مال المصرف

معدل كفاية رأس المال $\geq 8\%$

الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة

وفي سنة 1996 أصدرت اللجنة الاتفاقية الخاصة باحتساب كفاية رأس المال لتغطية مخاطر السوق. وفي سنة 1997 بدأت لجنة بازل جولة جديدة من المشاورات بين محافظي المصارف المركزية للدول الأعضاء من أجل تطوير هذه المعايير، وإضافة معايير جديدة ليتم بعدها الاتفاق على معايير بازل 2. (ماجد الجعفري و رسول سعبري، 2019، صفحة 132)

2.1.2 معيار كفاية رأس المال حسب بازل الثانية: لقد شعرت لجنة بازل بعدم كفاية المقررات الواردة في اتفاقية بازل الأولى لسنة 1988 والتعديلات التي أجريت عليها لتحقيق المتانة المالية للمصارف، فضلا عن الانهيارات المصرفية في أغلب دول العالم وعلى رأسها دول جنوب شرق آسيا، فالتجتهت اللجنة في سنة 1999 إلى تقديم بعض الاقتراحات الجديدة التي تتضمن العديد من الأفكار خلافا للمبادئ المطبقة سابقا، إذ تعتمد بصورة أساسية على مؤسسات التقييم الائتماني أو على الأقل الاعتماد على أساليب تلك المؤسسات في منح الجدارة الائتمانية في تقييم المؤسسات والأفراد، كما تم التأكيد على ضرورة منح عمليات التقييم والمراجعة الداخلية أهمية كبرى في ظل قواعد أكثر صرامة فيما يتعلق بأسس الإفصاح والشفافية.

وفي إطار التشديد على معايير بازل لكفاية رأس المال، عقدت اللجنة سنة 2001 مرة أخرى وأصدرت مجموعة من المعايير الرقابية لتطوير المعايير السالف إقرارها بشأن كفاية رأس المال والتي تنظم العمل المصرفي في العالم لتعطي المصارف مهلة تنتهي سنة 2005، وتقوم اتفاقية بازل الثانية على ثلاث ركائز هي: المستلزمات الدنيا لرأس المال، ونهج الرقابة الوقائية، وقواعد الإفصاح عن المعلومات، وكانت تهدف إلى تطوير الإطار العام لرأس المال بصورة أكثر حساسية لمخاطر الخسائر الائتمانية والتي تتطلب تكوين مستويات عالية من رأس المال لذوي المخاطر الائتمانية العالية والعكس صحيح، ويتمحور معدل كفاية رأس المال على ضرورة أن يكون حجم رأس المال المطلوب يتناسب طرديا مع درجة المخاطر للنشاطات المصرفية التي يقوم بها المصرف، ورغم أن اتفاقية بازل الثانية لم ترفع الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال عن المستوى السابق 8%، إلا أنها أدرجت أنواع جديدة من المخاطر متمثلة في المخاطر التشغيلية (عبد الرسول الخاقاني و عامر أبو هونة ، 2017، الصفحات 227-228). ويتم قياس معيار كفاية رأس المال وفق المعادلة التالية:

رأس مال المصرف

معدل كفاية رأس المال $\geq 8\%$

مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل

3.1.2 معيار كفاية رأس المال حسب بازل الثالثة: في ظل المستجدات المتسارعة في محيط النشاط المصرفي الدولي وما أفرزته الأزمة المالية العالمية الدولية سنة 2008 من نتائج تبث فشل اتفاقية بازل الثانية في حماية المصارف من الضغوط الائتمانية والانخفاض الكبير في السيولة فإنه سرعان ما أعلنت لجنة بازل للرقابة المصرفية في سنة 2010 عن عقد اتفاقية بازل الثالثة وذلك بهدف تدعيم الصلابة المالية للمصارف من خلال تقوية بنية رؤوس أموال المصارف وتحسين نوعيتها وشفافيتها. وقد تم ذلك برفع الحد الأدنى من رأس مال المصرف من 2 % وفق اتفاقية بازل الثانية إلى 4,5 %، بالإضافة إلى تكوين احتياطي جديد (هامش الحفاظ على رأس المال) منفصل يتألف من أسهم عادية يعادل 2,5 % من الأصول، فعلى المصارف زيادة كمية رأس المال الممتاز المحتفظ به لمواجهة الخسائر المحتملة إلى 7 %، زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8 % إلى 10 % والتركيز على جودة رأس المال بتوفير قدر أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس المال المصرف. (عباي و بويهي ، 2018، صفحة 24) ووفقا لمقررات بازل الثالثة أخذ معيار كفاية رأس المال الصيغة التالية:

رأس مال المصرف

معدل كفاية رأس المال $\leq 10,5\%$

مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل

2.2 معيار كفاية رأس المال وفق المؤسسات المالية الدولية الإسلامية

1.2.2 معيار كفاية رأس المال الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: اتبعت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تقريبا نفس الأسس احتساب كفاية رأس المال الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية تحت ما يعرف ببازل الأولى، من حيث تقسيم رأس المال التنظيمي إلى شريحتين، وترجيح الموجودات بأوزان مخاطر، إضافة إلى وضع حد أدنى لنسبة كفاية رأس المال، وأخذ بعين الاعتبار ما يلي: (سعيد ، صفحة 78)

- فصل الموجودات الممولة من أموال المصرف الذاتية والأموال المضمونة عن الموجودات الممولة من حسابات الاستثمار؛

- إدخال احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار ضمن الشريحة الثانية لرأس المال التنظيمي (وهذان الاحتياطيان غير موجودين في المصارف التقليدية).

وعليه تكون نسبة كفاية رأس المال حسب المعيار الإسلامي كما يلي: (السعيد ، 2014 ، صفحة 23)

رأس مال التنظيمي

معدل كفاية رأس المال $\leq 8\%$

الموجودات المرجحة بالمخاطر الممولة من أموال المصرف الذاتية والمطلوبات +

50 % من الموجودات المرجحة بالمخاطر الممولة

من حسابات الاستثمار

2.2.2 معيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية: ما يميز المؤسسات المالية الإسلامية في التعامل مع اتفاقيات الرقابة الدولية، هو عدم وجود اتفاق موحد لتطبيق معدل كفاية رأس المال، رغم محاولة مجلس الخدمات المالية الإسلامية تطويع الاتفاقية مع خصائص نشاط المصارف الإسلامية، وهناك عدة محاولات لبلورة كيفية تطبيق المصارف الإسلامية لاتفاقية بازل الثانية، ووضع سنة 2005 صيغتان لقياس معدل كفاية رأس المال المعادلة القياسية ومعادلة السلطة الاشرافية. (بوحيدر ، 2015، الصفحات 06-07)

رأس مال المؤهل

معدل كفاية رأس المال $\leq 8\%$

إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق) + مخاطر التشغيل - الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها الممولة من حسابات الاستثمار المشترك (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق)

أما صيغة السلطة الإشرافية التي أقرها مجلس الخدمات المالية الإسلامية كما يلي: (سعيدي ، إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل -دراسة حالة البنوك الإسلامية ، 2017، صفحة 135)

رأس مال المؤهل

معدل كفاية رأس المال $\leq 8\%$

{إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق) + المخاطر التشغيلية} - إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها المملوكة من حسابات الاستثمار المقيدة (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق) - $(\alpha - 1)$ [الأوزان المرجحة حسب أوزان مخاطرها الممولة من حسابات الاستثمار المطلقة (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق)] - α [الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها الممولة من احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار التابعة لحسابات الاستثمار المطلقة (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق)]

وفي ديسمبر 2013 أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية معيار كفاية رأس المال وفق طبيعة عمل المصارف الإسلامية في ظل اتفاقية بازل الثالثة، ولم يختلف مفهوم كفاية رأس المال في هذا المعيار عن سابقه وإنما الاختلاف يكمن في محتوى عناصره الأساسية، أضف إلى ذلك دعمه بنسبة الرفع المالي والأساليب المتعددة لقياس المخاطر. (بن الدين و مونة ، 2018 ، صفحة 108)

3. الربحية في المصارف الإسلامية

1.3 مفاهيم حول الربحية في المصارف الإسلامية

1.1.3 مفهوم الربحية: هناك عدة تعاريف للربحية وقمنا باختيار ما يلي:

- **التعريف الأول:** الربحية هي زيادة الدخل عن المصروفات الناتج عن استثمار أو نشاط ما، ولها أهمية على المستوى الجزئي والكلّي للاقتصاد، فعلى المستوى الجزئي يعتبر الربح الهدف الأساسي لأي مؤسسة مصرفية لأن الربح مصدر مهم لحقوق الملكية خاصة إذا أعيد استثمارها في الأعمال التجارية، ويزيد من قدرتها التنافسية في الأسواق المالية، أما على المستوى الكلّي فإن وجود قطاع مصرفي سليم ومربح يكون أكثر قدرة على تحمل الصدمات السلبية والمساهمة في استقرار النظام المالي. (Roba & Abdi, 2014, p. 06)

- **التعريف الثاني:** تعتبر الربحية أحد المصادر الرئيسية لتوليد رأس المال، والنظام المصرفي السليم يعتمد على الموازنة بين تحقيق الربحية والمحافظة على الحد الأدنى لكفاية رأس المال وفق معايير لجنة بازل، (بن شنة ، 2018 ، صفحة 538) فالربحية هي قدرة المصرف على جني أرباح خلال فترة معينة من خلال الاستخدام الأمثل لأصوله. (Hidayat, Alwahidin , & Aspiani, 2020, p. 62)

- **التعريف الثالث:** يمكن تعريف الربحية على أنها العلاقة بين الأرباح التي يحققها المصرف الإسلامي والاستثمارات (قيمة الأصول أو حقوق الملكية التي ساهمت في تحقيق الأرباح)، وهي من الأهداف التي يسعى لتحقيقها أي مصرف (إسلامي أو تقليدي) لأنها مقياس للحكم على كفاءته. (Mahmoud Abedi Salam , 2021, p. 332)

2.1.3 خصائص الربحية في المصارف الإسلامية: تتمثل خصائص الربحية في الآتي: (حسن سعيد عبد

السلام ، 2018 ، الصفحات 84-85)

- الربحية مفهوم اقتصادي تعبر عن النشاط الذي يقوم به المصرف، وهل هو رابح أم خاسر وما مدى هذا الربح؛
- تعكس الربحية كفاءة الإدارة فإذا كانت الربحية مرتفعة يعني أن الإدارة ناجحة وحققت أهدافها، وإذا كانت الربحية متدنية تعني أن الإدارة غير كفؤة ومقتصرة في تنظيم العمليات المصرفية؛
- تتسبب الأرباح للأصول أو لرأس المال أو أحيانا لحقوق الملكية وهي تعبر عن كفاءة العمل المصرفي في هذا المصرف، وتقارن المصارف هذه النسب مع بعضها البعض والأفضل هو الذي يحقق أعلى النسب؛

- الربحية تعتبر المؤشر الأهم في تاريخ العمل التجاري والمصرفي والصناعي لجميع الأنشطة.
- 3.1.3 أهمية الربحية في المصارف الإسلامية:** تظهر أهمية الربحية في المصارف من خلال ما يلي: (محمد حمد ، 2017، صفحة 410)
- الربحية ضرورية لمقابلة المخاطر المتنوعة التي يتعرض لها المصرف حتى يستطيع البقاء في سوق العمل؛
- الربحية ضرورية لمالكي المشروع حيث تزيد من قيمة ثروتهم واستثماراتهم في المصارف والمؤسسات؛
- تقيس الربحية المجهود الذي بذل بصفة عامة حيث يمكن القول بأنه مقياس لأداء الإدارة؛
- الربحية تزيد من ثقة أصحاب الودائع بالمصرف والمستثمرين المرتقبين؛
- الربحية تعطي مؤشرات قوية للجهات الرقابية بأن المصرف يسير في الاتجاه الصحيح؛
- الربحية ضرورية للحصول على رأس المال اللازم في المستقبل.
- 2.3 العوامل المؤثرة في ربحية المصارف الإسلامية:** هناك العديد من العوامل لها تأثير على ربحية المصارف الإسلامية، وهذه العوامل قد تكون داخلية تتعلق بالمصارف أو خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة.
- 1.2.3 العوامل الداخلية:** من بين العوامل الداخلية التي تؤثر على ربحية المصرف ما يلي: (حيدر شيخ السوق ، 2017 ، صفحة 33)
- 1.1.2.3 السيولة:** تعد السيولة والربحية هدفين متعارضين ولكنهما متلازمان، فزيادة الربحية تتطلب الاستثمار في مزيد من الأموال والموجودات الأقل سيولة، وهذا يتعارض مع هدف السيولة، وكذلك فإن الاحتفاظ بالأموال على شكل نقد، أو شبه نقد يعني زيادة الموجودات التي لا تحقق عوائد، أو التي تحقق عوائد منخفضة، وهذا يتعارض مع هدف الربحية.
- 2.1.2.3 هيكل الودائع:** تعطي الودائع للمصرف مرونة كبرى في توظيفها في الاستثمارات طويلة الأجل نسبيا دون الاعتبار لعامل السيولة، وذلك في سبيل تحقيق ربحية أكبر. وفي الوقت نفسه، تؤثر تكلفة الودائع أيضا في ربحية المصرف، لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها المصرف في سبيل حصوله على الأموال.
- 3.1.2.3 عمر المصرف وإدارته:** يؤدي عمر المصرف وإدارته دورا كبيرا في التأثير في ربحيته، فالمصارف التي لها مدة طويلة في العمل، وهي حسنة السمعة فهي تحوز على ثقة الجمهور أكثر من المصارف الجديدة، كما أن لدى إدارتها الخبرة المصرفية التي تؤهلها للعمل في مجال الصناعة المصرفية.

4.1.2.3 عدد فروع المصرف: إن الانتشار الجغرافي الواسع للمصرف، يعد هدفاً لتعامل الجمهور معه وخاصة فيما يتعلق بعمليات السحب والإيداع وزيادة عدد المتعاملين، ومن ثم سيؤدي إلى زيادة حجم العمليات المصرفية من ثم إلى ازدياد الأرباح.

5.1.2.3 كفاية رأس المال: تعد من العوامل التي تؤثر في ربحية المصرف، فهي تمثل النسبة التي يحتفظ بها المصرف لمواجهة الخسائر غير المتوقعة والمخاطر التي تنطوي عليها، فارتفاع النسبة يدل على الربحية العالية، وانخفاض النسبة يدل على انخفاضها، ويقصد بكفاية رأس المال حقوق الملكية على إجمالي الموجودات. (Dawood , 2014, p. 03)

6.1.2.3 حجم المصرف: إن كبر حجم المصرف مقاساً بإجمالي موجودات المصرف يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات بالنسبة للمصارف الكبيرة مقارنة بالمصارف الصغيرة إلا أن زيادة حجم موجودات المصارف يزيد من قدرتها على الاستثمار فمن المتوقع دائماً أن زيادة موجودات المصرف سوف تؤدي إلى زيادة ربحيتها كون الإمكانات كبيرة ومتوافرة مقارنة بالمصارف الصغيرة الحجم مما يسهل من انتهاز الفرص. (حمدان و الحسين ، 2016 ، صفحة 83)

2.2.3 العوامل الخارجية: من العوامل الخارجية التي تؤثر في ربحية المصارف ما يلي: (بديع عبد العزيز ، 2018 ، صفحة 159)

1.2.2.3 التشريعات القانونية والضوابط المصرفية: تؤثر بدرجة كبيرة على أداء المصارف بشكل عام، فتعليمات الجهات الرقابية والضوابط المصرفية تهدف إلى ضبط الأداء المصرفي للمحافظة على سلامته المالية وحماية أموال المودعين الأمر الذي قد يترتب عليه التزامات إضافية على بعض المصارف.

2.2.2.3 السياسة النقدية: تلعب هذه السياسة دوراً بالغ الأهمية في التأثير على موجودات ومطلوبات المصارف من خلال الرقابة على الائتمان المصرفي، فعندما تتجه سياسة المصرف المركزي نحو تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني، فإن هذا يشجع التمويل والاستثمار مما يحقق إيرادات للمصرف ويزيد من معدلات ربحيته.

3.2.2.3 المنافسة: تؤثر على ربحية المصرفية بشكل كبير وذلك في ظل محدودية الموارد المتاحة للمصارف.

4.2.2.3 الظروف السياسية والاقتصادية: تتأثر الربحية المصرفية بمدى استقرار هذه الظروف في البلد والبلدان المجاورة، خاصة تلك التي ترتبط معها بمصالح تجارية واقتصادية قوية، فكلما اتجهت هذه الظروف نحو الاستقرار زادت الظروف المناسبة لتحقيق الربحية.

5.2.2.3 الوعي المصرفي والثقافة الاجتماعية: تتأثر الربحية المصرفية بمدى الوعي المصرفي في المجتمع، فكلما زاد تعامل المجتمع بالائتمان المصرفي زادت ربحية المصارف.

6.2.2.3 أسعار الفائدة: تؤثر التغيرات في سعر الفائدة في إيرادات المصارف بصورة غير مباشرة، وذلك لأنها تستخدم مؤشراً للعائد (في ظل غياب مؤشر مرجعي إسلامي) لأجل تحديد أسعار أو تكلفة

منتجاتها المختلفة، وخاصة في عقد المراجعة حيث يتحدد هامش الربح بإضافة هامش المخاطرة إلى مؤشر العائد الذي هو سعر الفائدة. (على عبيد الخالدي ، 2019 ، صفحة 52) من خلال ما سبق يمكن اختصارها في الجدول الموالي.

الجدول 1: العوامل المؤثرة في ربحية المصارف الإسلامية

العوامل المؤثرة في ربحية المصارف الإسلامية	
العوامل الخارجية	العوامل الداخلية
أسعار الفائدة	كفاية رأس المال
السياسة النقدية	هيكل الودائع
المنافسة	السيولة
التشريعات القانونية والمصرفية	عمر المصرف وإدارته
الوعي المصرفي والثقافة	عدد فروع المصرف
الاجتماعية	حجم المصرف

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على ما سبق

3.3 مؤشرات الربحية: تلقى مؤشرات الربحية اهتماما كبيرا من قبل المساهمين والمستثمرين الجدد لأن الربحية تبقى ضمن أولويات أي نشاط استثماري اقتصادي، (مظهر قنطججي ، 2019 ، صفحة 533) إذ أن الهدف الأساسي من الربحية خلق الثروة للمالكين، وتعطي نسب الربحية صورة عن الأداء المالي المتحقق فعلا، ولغرض قياس ربحية المصرف ظهرت مجموعة كبيرة من النسب المالية، من خلال تحليلها، وتقييمها يمكن حساب ربحية المصرف بما يساهم في تعظيم قدرتها على تغذية المخاطر، أو تعظيم الثروة، (حسن رشم و داشي دغيم ، 2018 ، صفحة 142) ومن ضمن هذه النسب ما يلي:

1.3.3 معدل العائد على حقوق الملكية (ROE): يقين هذا المؤشر معدل العائد المتحقق عن استثمار أموال المالكين، وأن ارتفاع معدل العائد على حق الملكية هو دليل على أداء الإدارة الكفاء، ويمكن أن يكون الارتفاع دليل للمخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية (الودائع)، بينما يشير انخفاضه إلى تمويل متحفظ من القروض (الودائع). (ماجن ، 2020 ، صفحة 08) ويحسب هذا المؤشر وفق الصيغة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100$$

2.3.3 معدل العائد على الموجودات (ROA): أو العائد على الأصول هو النسبة التي تقيس مدى كفاءة المصرف في إدارة أصوله خلال فترة ما وقدرته على تحقيق الأرباح، حيث كلما زاد العائد على الموجودات زاد مستوى الربح الذي يحققه المصرف، (Shendy & Nugi , 2021, p. 582) ويعتبر مؤشرا ماليا، يكشف مدى نجاح وقدرة المصرف على تحقيق الأرباح من خلال استثمار موجوداته وكذلك قدرته على توجيهها نحو استثمارات أكثر ربحية، من خلال المفاضلة بين الفرص المتاحة. (نوري الحمداني ، خليفة عبيد ، و نوري الحمداني ، 2020 ، صفحة 15) ويمكن حساب هذا المؤشر وفق الصيغة التالية:

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

4. علاقة كفاية رأس المال بربحية مصرف بيت التمويل الكويتي خلال الفترة (2015-2020)

(2020)

1.4 نبذة تاريخية عن المصرف: يعتبر بيت التمويل الكويتي "بيتك" مؤسسة مصرفية إسلامية رائدة تتبع وتطبق المنهج الإسلامي في كافة تعاملاتها، فهو أول مصرف إسلامي يتم تأسيسه في دولة الكويت في سنة 1977، أما اليوم فقد أصبح من رواد وقادة العمل المصرفي الإسلامي في العالم. تمكن بيت التمويل الكويتي "بيتك" بخطوات واثقة من توسيع بؤرة أعماله وإنجازاته ليتبوأ مركز الصدارة في مجال العمل المصرفي الإسلامي، ويصبح مؤسسة مالية قيادية، ليس في الصناعة المصرفية الإسلامية فحسب، بل أيضا ضمن قطاع الصناعة المصرفية ككل، إلى جانب كونه أكبر الممولين في السوق الكويتي والإقليمي. من كبار مساهمي بيت التمويل الكويتي "بيتك" الهيئة العامة للاستثمار (ملكية مباشرة)، الأمانة العامة للأوقاف (ملكية مباشرة)، الهيئة العامة لشؤون القصر (ملكية مباشرة) والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (ملكية غير مباشرة)، وذلك كما في 31 ديسمبر 2014. كما، ويعد بيت التمويل الكويتي "بيتك" شركة مساهمة كويتية عامة مسجلة ومدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية (KSE.KFIN)، إذ يقدم بيت التمويل الكويتي "بيتك" باقة كبيرة من الخدمات والمنتجات المصرفية التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية مثل الخدمات العقارية، التداول المالي، المحافظ الاستثمارية، الخدمات التجارية، والخدمات التمويلية المخصصة للشركات والأفراد في كل من دولة الكويت، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة، تركيا، ماليزيا، ألمانيا. (مصرف بيت التمويل الكويتي ، 2021)

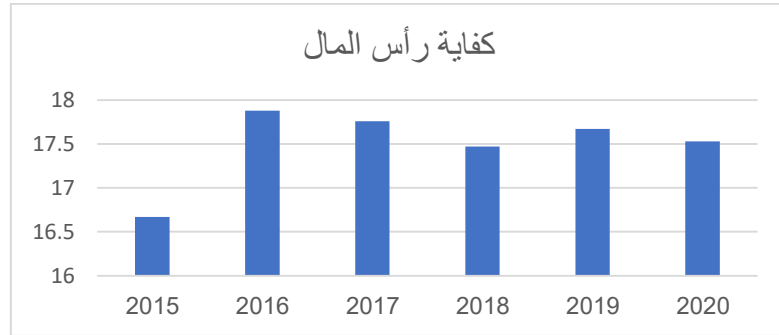
2.4 دراسة لمعدل كفاية رأس المال ومعدلات الربحية (العائد على حقوق الملكية والعائد على

الموجودات) لمصرف بيت التمويل الكويتي خلال الفترة (2015-2020)

الجدول 2: كفاية رأس المال في مصرف بيت التمويل الكويتي خلال الفترة (2015 - 2020) الوحدة: %

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل كفاية رأس المال	16,67	17,88	17,76	17,47	17,67	17,53

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف بيت التمويل الكويتي 2015-2020
الشكل 1: تطور كفاية رأس المال في مصرف بيت التمويل الكويتي خلال الفترة (2015-2020)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول 2

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن نسبة كفاية رأس المال المطبقة في مصرف بيت التمويل الكويتي أعلى من الحد الأدنى المطلوب لنسبة كفاية رأس المال من جانب مصرف الكويت المركزي والمحددة 13 % وأيضا أعلى من النسبة المطلوبة وفق بازل الثالثة والمحددة 10,5%، وهذا يدل على قدرة مصرف بيت التمويل الكويتي على تغطية المخاطر التي يتعرض لها من راس المال الممتلك، حيث نلاحظ ارتفاع نسبة كفاية رأس المال من 16,67% سنة 2015 إلى 17,88% سنة 2016 وهي أعلى نسبة وصل إليها مصرف بيت التمويل الكويتي خلال سنوات محل الدراسة، وانخفضت حيث وصلت في سنة 2018 إلى 17,47% لترتفع إلى 17,67% سنة 2019 وتتنخفض مرة أخرى إلى 17,53% سنة 2020.

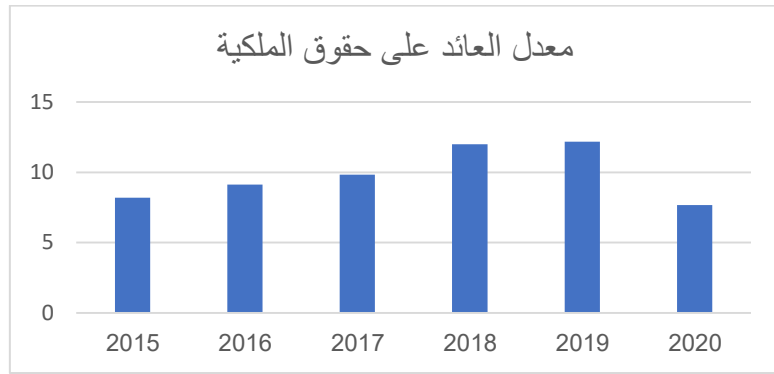
الجدول 3: العائد على حقوق الملكية لمصرف بيت التمويل الكويتي خلال الفترة (2015-2020)

الوحدة: 1000 دينار كويتي

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
صافي الربح	145841	165228	184155	227411	251023	148399
حقوق الملكية	1779136	1810485	1872242	1893905	2060392	1936041
المعدل	8,19%	9,13%	9,84%	12%	12,18%	7,66%

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف بيت التمويل الكويتي 2015-2020

الشكل 2: تطور معدل العائد على حقوق الملكية لمصرف بيت التمويل الكويتي خلال الفترة (2015-2020)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول 3

نلاحظ من خلال الشكل السابق ارتفاع مستمر لمعدل العائد على حقوق الملكية من سنة 2015 إلى 2019 حيث انتقل من 8,19% إلى 12,18% نتيجة ارتفاع صافي الأرباح من 145841 دينار كويتي سنة 2015 إلى 251023 دينار كويتي سنة 2019 وارتفاع في حقوق الملكية من 1779136 دينار كويتي إلى 2060392 دينار كويتي، وهذا يدل على كفاءة قرار الاستثمار والتشغيل لمصرف بيت التمويل الكويتي، وانخفض معدل العائد على حقوق الملكية سنة 2020 إلى 7,66% بسبب انخفاض في صافي الربح حيث وصل إلى 148399 دينار كويتي وانخفاض طفيف في حقوق الملكية إلى 1936041 دينار كويتي، هذا يدل على أن مصرف بيت التمويل الكويتي لم يقم بالاستثمار الجيد لموجوداته.

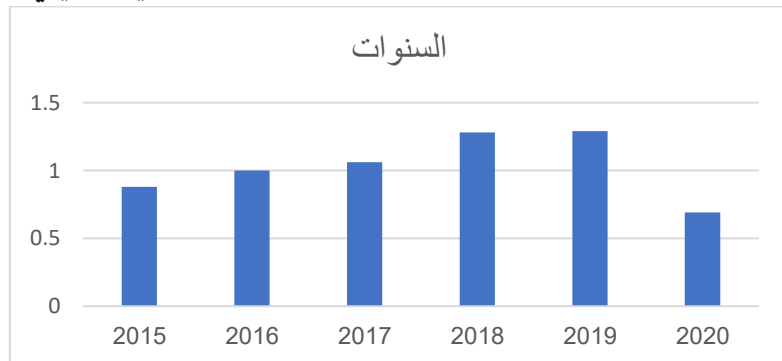
الجدول 4: العائد على الموجودات لمصرف بيت التمويل الكويتي خلال الفترة (2015-2020)

الوحدة: 1000 دينار كويتي

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
صافي الربح	145841	165228	184155	227411	251023	148399
الموجودات	16494684	16499353	17357981	17770278	19390858	21502314
المعدل	0,88%	1%	1,06%	1,28%	1,29%	0,69%

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف بيت التمويل الكويتي 2015-2020

الشكل 3: تطور معدل العائد على الموجودات لمصرف بيت التمويل الكويتي خلال الفترة (2015-2020)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول 4

يتضح من الشكل السابق أن هناك نمواً مستمراً في معدل العائد على الموجودات من سنة 2015 إلى غاية سنة 2019 حيث انتقل من 0,88% إلى 1,29% ويرجع هذا إلى نمو صافي الربح بنسبة تتماشى مع إجمالي الموجودات، حيث ارتفع صافي الربح من 145841 دينار كويتي إلى 251023 دينار كويتي في

الموجودات من 16494684 دينار كويتي إلى 19390858 دينار كويتي، وهذا يدل على الأموال المستثمرة في أصول مصرف بيت التمويل الكويتي التي ساهمت في توليد الأرباح، وانخفض معدل العائد على الموجودات سنة 2020 إلى 0,69% بسبب انخفاض نسبة الأرباح إلى 148399 دينار كويتي وارتفاع إجمالي الموجودات إلى 21502314 دينار كويتي، باعتبار أن النسبة النموذجية أو المثلى لهذا المعدل يجب أن تكون أكبر من 1 % .

الجدول 5: العلاقة بين كفاية رأس المال ونسب الربحية في مصرف بيت التمويل الكويتي خلال الفترة (2015-2020)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
كفاية رأس المال	16,67	17,88	17,76	17,47	17,67	17,53
نسبة التغير	/	1,21	0,12-	0,29-	0,2	0,14 -
نسبة ROE	8,19	9,13	9,84	12	12,18	7,66
نسبة التغير	/	0,94	0,71	2,16	0,18	4,52 -
نسبة ROA	0,88	1	1,06	1,28	1,29	0,69
نسبة التغير	/	0,12	0,06	0,22	0,01	0,6 -

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجداول 2، 3 و 4.

من خلال بيانات الجدول نلاحظ أن ارتفاع في نسبة كفاية رأس المال من سنة 2015 إلى سنة 2016 بنسبة 1,21% ارتفاع في معدل العائد على حقوق الملكية بنسبة 0,94% ومعدل العائد على الموجودات بنسبة 0,12% ، ونفس الشيء بالنسبة لسنة 2019 مقارنة بسنة 2018 نلاحظ ارتفاع في معدل كفاية رأس المال بنسبة 0,2% ومعدل العائد على حقوق الملكية بنسبة 0,18% أما معدل العائد على الموجودات بنسبة 0,01% ، وفي سنة 2020 نلاحظ انخفاض في جميع النسب مقارنة بسنة 2019، فانخفض معدل كفاية رأس المال بنسبة 0,14% أما معدل العائد على الموجودات بنسبة 0,6% ومعدل العائد على حقوق الملكية بنسبة 4,52% نتيجة تأثر مصرف بيت التمويل الكويتي باعتباره جزء من الاقتصاد الكويتي بالأزمة الأخيرة المتعلقة بالكوفيد19.

ومن هذا التحليل نستنتج أن هناك علاقة بين معدل كفاية رأس المال ونسب الربحية لمصرف بيت التمويل الكويتي خلال الفترة محل الدراسة، إلا أن علاقة معدل كفاية رأس المال بمعدل العائد على حقوق الملكية أكبر من علاقة معدل كفاية رأس المال بالمعدل العائد على الموجودات.

5. تحليل النتائج:

- اثبات أو نفي صحة الفرضية الأولى المتمثلة في أن المؤسسات الدولية الإسلامية (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية) قامت بإصدار معيار كفاية رأس المال موافق لما جاءت به مقررات لجنة بازل الثالثة، أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات

المالية الإسلامية معيار كفاية رأس المال وفق بازل الأولى فقط، ولم يختلف كثيرا عن ما أصدرته لجنة بازل للرقابة المصرفية لأنه لم تراعي فيه خصوصية عمل المصارف الإسلامية، أما مجلس الخدمات المالية الإسلامية فأصدر المعيار 2 لكفاية رأس المال وفق صيغتين المعادلة القياسية ومعادلة السلطة الاشرافية والمعيار 15 الموافق لمتطلبات بازل الثالثة والذي لم يختلف كثيرا عن المعيار 2 ويوافق عمل المصارف الإسلامية، ومن خلال هذا ننفي الجزء الأول من الفرضية الأولى وهو أن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أصدرت معيار لكفاية رأس المال وفق بازل الثالثة، ونثبت صحة الجزء الثاني من الفرضية وهو إصدار مجلس الخدمات المالية الإسلامية لمعيار كفاية رأس المال وفق بازل الثالثة؛

- أما الفرضية الثانية تعتبر نسبة كفاية رأس المال العامل الوحيد المؤثر في ربحية المصارف الإسلامية، فمن خلال الدراسة توجد العديد من العوامل المؤثرة في ربحية المصارف الإسلامية منها: عوامل داخلية مثل كفاية رأس المال فارتفاعها يدل على الربحية العالية والعكس في حالة انخفاضها، بالإضافة إلى نسب السيولة فلها علاقة عكسية مع نسب الربحية في المصرف، وكذلك هيكل الودائع، حجم المصرف وغيرها من العوامل الداخلية.

أما العوامل الخارجية مثل تأثير السياسة النقدية على الائتمان المصرفي والذي يؤثر بدوره على ربحية المصرف، وكذلك الظروف الاقتصادية والاجتماعية، والمنافسة، أسعار الفائدة... الخ، فمن خلال هذا ننفي الفرضية الثانية التي تنص على أن كفاية رأس المال العامل الوحيد المؤثر على ربحية المصارف الإسلامية؛

- أما الفرضية الثالثة التي تنص على أنها توجد علاقة بين معدل كفاية رأس المال ومعدلات الربحية (معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الموجودات) لمصرف بيت التمويل الكويتي خلال الفترة محل الدراسة. فمن دراستنا لنسبة كفاية رأس المال ومعدلات الربحية (معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الموجودات) لمصرف بيت التمويل الكويتي خلال الفترة (2015-2020) نلاحظ أن هناك علاقة بين معدل كفاية رأس المال ونسب الربحية إلا أن علاقة معدل كفاية رأس المال بمعدل العائد على حقوق الملكية أكبر من معدل العائد على الموجودات، وهذا ما يثبت الفرضية الثالثة وهي وجود علاقة بين معدل كفاية رأس المال ونسب الربحية لمصرف بيت التمويل الكويتي.

6. خاتمة:

في الأخير يمكن القول إن تطبيق معدل كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية (بازل 3) ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (المعيار 15) من قبل إدارة المصارف الإسلامية يعزز من استقرارها لمواجهة أي مخاطر قد تتعرض لها، ويساهم في تعظيم ربحيتها إذا ما تم التوفيق بين أهداف المصرف ومن بينها السيولة والربحية.

ومن خلال ما تم دراسته توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

النتائج: توصلنا في دراستنا إلى مجموعة من النتائج؛ تتمثل فيما يلي:

- تعتبر نسبة كفاية رأس المال التي تحددها لجنة بازل للرقابة المصرفية صمام الأمان الذي يجنب المصارف من الوقوع في الأزمات المالية، فهي تعبر عن العلاقة بين رأس المال والمخاطر المحيطة بموجوداته؛
 - قامت المؤسسات الدولية الإسلامية متمثلة في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية بإصدار نسب لكفاية رأس المال موافقة للعمل المصرفي الإسلامي؛
 - الربحية من الأهداف الرئيسية للمصرف الإسلامي فهي تعبر عن الاستخدام الأمثل لموجوداته، ومقياس للحكم على كفاءته؛
 - الربحية تعتبر مؤشر قوي لأصحاب الودائع والمستثمرين بالإضافة إلى الجهات الرقابية؛
 - توجد العديد من العوامل التي تؤثر في ربحية المصارف الإسلامية منها داخلية (كفاية رأس المال، السيولة، هيكل الودائع...)، وعوامل خارجية (السياسة النقدية، سعر الفائدة، المنافسة...)
 - قد أشارت النسب المتعلقة بكفاية رأس المال لمصرف بيت التمويل الكويتي أنها مرتفعة وتجاوزت الحد الأدنى المطلوب من قبل المصرف المركزي الكويتي والمحدد بـ 13 % ولجنة بازل الثالثة المقدره بـ 10,5 %، وهذا ما يوضح قدرة المصرف العالية في مواجهة المخاطر؛
 - وجود نمو في معدلات الربحية (العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات) لمصرف بيت التمويل الكويتي خلال السنوات (2015-2019)، وهذا يدل على كفاءة الإدارة في التشغيل والاستثمار الذي ساهم في توليد الأرباح، وانخفاض في معدلات الربحية سنة 2020 ناتج عن تأثر مصرف بيت التمويل الكويتي بالأزمة الاقتصادية المتعلقة بالكوفيد 19؛
 - هناك علاقة بين كفاية رأس المال ومعدلات الربحية لمصرف بيت التمويل الكويتي إلا أن علاقة كفاية رأس المال بمعدل العائد على حقوق الملكية أكبر من معدل العائد على الموجودات.
- التوصيات:** بناء على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة نوصي بالآتي:
- على المصارف الإسلامية الإفصاح عن أساليب قياس وحساب نسبة كفاية رأس المال ضمن تقاريرها المالية حتى تكون أكثر شفافية أمام المستثمرين والمودعين والجهات الرقابية؛
 - على المصارف الإسلامية زيادة قدرتها الاستثمارية وعدم التركيز على أنواع محددة من صيغ الاستثمار، من أجل تحقيق ربحية أعلى من خلال العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات؛
 - يجب على المصارف الإسلامية تطوير خدماتها المصرفية لجذب المودعين والمستثمرين لزيادة ربحيتها؛
 - تشجيع المصارف الإسلامية على زيادة في حجم الموجودات من أجل تعظيم ربحيتها؛

- ضرورة قيام المصارف الإسلامية بدراسات للمشاريع قبل أي عملية استثمارية، من أجل المفاضلة بين الفرص الاستثمارية التي يحصل فيها على أكبر عائد؛
- تشجيع المصارف الإسلامية للتعاون مع المصارف العالمية واكتساب خبرتها في استثمار أموالها وتكوين موظفيها، لتعزيز مكانتها في السوق وتحقيق التنمية الاقتصادية.

7. قائمة المراجع:

Dawood , U. (2014, march). factors impacting profitability of commercial banks in pakistan for the period of (2009 – 2012). *international journal of scientific and research publications*, 04 (03).

Hidayat, I., Alwahidin , A., & Aspiani, T. (2020, desember). the effect of inflation, interest rat, and gross domestic produets on the profitability of sharia banking in indonesia (sharia banking financial reports 2014-2018). *journal industrail engineering & management research*, 01(04).

Mahmoud Abedl Salam , M. (2021). Measuring the performance of islamic banks in the kingdom of saudi arabia, using financial and profitability analysis adacators. *algerian review of economic development*, 08(01).

Roba, A., & Abdi, B. (2014, November). the effect of the islamic financing modes on the profitability of commercial banks in kenya. *University of Nairobi . Business Administration .*

Shendy , A., & Nugi , M. (2021). the impact of financial ratio indicators on banking profitability in indonesia. *turkish journal of computer and mathematies education*, 12 (08).

أحمد بن الدين ، و يونس مونة . (2018). أهمية كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية بالمقارنة مع البنوك التقليدية -دراسة لأثر انتقال بعض البنوك الإسلامية الأردنية من التطبيق بازل 2 إلى تطبيق معيار IFSB 2. *مجلة الحقيقة*، 43.

حسين السعيد . (2014). كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية في الواقع وسلامة التطبيق. 06-07 أوت . حمزة حسن سعيد عبد السلام . (2018). أثر كفاية رأس المال على ربحية وقيمة المصارف التجارية: دراسة مقارنة بين المعايير الدولية والمعايير الإسلامية . *جامعة السودان .*

خديجة سعدي . (2017). إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل -دراسة حالة البنوك الإسلامية . *جامعة تلمسان . علوم مالية ومصرفية .*

خديجة سعدي . (بلا تاريخ). اشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك الإسلامية -دراسة تطبيقية على مجموعة البركة المصرفية-. *مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات*(10).

خلف محمد حمد . (2017). مخاطر السيولة وآثارها على ربحية المصارف التجارية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*(52).

- رقية بوحيدر . (2015). تقييم دور مجلس الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز إستقرار المصرفية الإسلامية. *الملتقى الوطني حول البنوك الإسلامية واقع وأفاق*. جامعة قسنطينة 02. 03-02 ديسمبر .
- ريما حيدر شيخ السوق . (2017). أثر كفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية الخاصة في سوريا . سوريا ، تمويل ومصارف .
- زاهدة علي ياسين . (جوان، 2019). مدى التزام المصارف بمعايير لجنة بازل في قياس المخاطر المالية بما يحسن جودة التقارير المالية دراسة تحليلية في المصارف العراقية مختارة. *مجلة اقتصاد المال والأعمال*، 03(02).
- سامر مظهر قنطجبي . (2019). *فقه الإدارة المالية والتحليل المالي*. مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية. سعد نوري الحمداني ، مهند خليفة عبيد ، و محمد نوري الحمداني . (2020). قياس وتحليل أثر العوامل المحددة على ربحية المصارف التجارية في العراق. *مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية*، 06 (02) .
- سمير ماجن . (ديسمبر، 2020). أثر تطبيقات أليات حوكمة الشركات على ربحية البنوك الإسلامية: حالة البنوك العربية. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*، 20 (01) .
- سندس ماجد الجعفري، و منتظر رسول سعيري. (2019). مدى توافر متطلبات الإفصاح لبازل 3 في المصارف العراقية- دراسة حالة في المصرف الأهلي العراقي. *مجلة الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية*، 11(01).
- فاطنة بن شنة . (2018). العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2005 - 2014. *مجلة الباحث*، 18 (01).
- فؤاد على عبيد الخالدي . (2019). أثر مخاطر الائتمان وكفاية رأس المال على ربحية المساهمين في البنوك الإسلامية الأردنية . الأردن ، اقتصاد وعلوم إدارية .
- مأمون حمدان ، و بسام الحسين . (2016). العوامل المؤثرة في ربحية المصارف الخاصة في سوريا دراسة تطبيقية. *مجلة جامعة البعث*، 38 (33).
- محمد حسن رشم ، و علاء داشي دغيم . (2018). تأثير كفاية رأس المال وفق بازل 3 على ربحية المصارف التجارية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية الخاصة. *مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية*، 08 (01) .
- مصرف بيت التمويل الكويتي. (02 سبتمبر، 2021). ([https:// www.kfh. com/ home/ personal/ aboutus. html](https://www.kfh.com/home/personal/aboutus.html))
- نوري عبد الرسول الخاقاني ، و صلاح عامر أبو هونة . (2017). تحليل أثر كفاية رأس المال على السيولة المصرفية دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية. *مجلة الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية*، 09(03).
- وسام عباي ، و محمد بويهي . (ديسمبر، 2018). واقع تطبيق كفاية رأس المال للرقابة على النظام المصرفي الجزائري. *مجلة التكامل الاقتصادي*، 06(02).

